The Global Financial crisis Role at Higher Education Institutions

Prof. Dr.Muslim Alawi Shibli
Adminstration and Economics College
Basra University

Abstract:

The higher education plays two roles at national development plan and society .It provide goverment with knowledge , Technical and scientific skills , at the same time it Provide consultation to the national development plan , The arab gulf higher education facing several challenges such as "following scientific development globlay , the educational institutions diversity , training programs ,etc.."

The research aims to diagnose the impact of financial crisis on higher education field , and treatment methods.

دور الازمة المالية العالمية في مؤسسات التعليم العالي

أ.م.د مسلم علاوي شبلي
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة البصرة

الملخص :

يؤدي قطاع التعليم العالي دوراً مزدوجاً في مجالي التنمية وخدمة المجتمع ، فهو يرفد الدولة بالمعارف والمهارات العلمية والفنية، ويقدم في الوقت نفسه الاستشارات التي تعزز خطة التنمية الاقتصادية الشاملة للدولة ، يواجه التعليم العالي الخليجي تحديات منها (التطلع إلى ملاحقة التطور العلمي المعرفي في المستوى العالمي ، والاستجابة للتزايد في عدد السكان ، والتنوع في المؤسسات التعليمية البرامج التدريبية ، وإصلاح التعليم وتحسين جودته ، وتعزيز الدور الاجتماعي للجامعة .

يهدف البحث إلى تشخيص تأثير الأزمة المالية العالمية في قطاع التعليم العالي ، وطرائق المعالجة.

اعتمد البحث في جمع البيانات والمعلومات على المتوفر منها في أدبيات التعليم العالي في البعض من بلدان الخليج العربي ، وسانده باستبانة تستطلع آراء الأكاديميين المختصين بتأثير الأزمة المالية في مؤسسات التعليم العالي الخليجي .

أظهر البحث مجموعة من نتائج أهمها (التأثير الكبير للأزمة المالية في اقتصاديات دول الخليج العربي ، وانعكاسها ولو بوضوح نسبي على مصادر تمويل التعليم العالي ، مقابل تأثير محدود على العناصر الأساسية للتعليم العالي الخليجي ...

المقدمة :

يعد قطاع التعليم العالي من القطاعات المهمة ذات التأثير الاستراتيجي في مستوى بلدان العالم كافة ، ومنها دول الخليج العربي ،ويؤدي دوراً مزدوجاً في مجالي التنمية وخدمة المجتمع ، إذ ترفد مخرجاته (طلابية وبحثية) مفاصل الدولة بالمهارات والخبرات العلمية والفنية ، وتسهم نشاطاته في تقديم الاستشارة العلمية عند إعداد خطط الدولة ومشاريعها الاقتصادية ،غالباً ما يمّول من الدولة ، ويسهم في تعزيز مصادر تمويلها و يتبادل الاعتمادية مع نشاطات الدولة المختلفة في مجالات النمو والتطور، ويتأثر بالتغير في سياسة الدولة واستراتيجيتها ،وتنعكس عليه بشكل واضح الأزمات التي قد تتعرض لها الدولة ، وإذ أن الأزمة المالية الحالية ذات أبعاد عالمية ،وتأثيرات مالية اقتصادية ، فإنها قد تترك بصمات واضحة على اقتصاديات البلدان العربية بما فيها الخليجية ،وعلى تطلعاتها المستقبلية في المجالات كافة بما في ذلك التعليم العالي ، يواجه التعليم العالي وخاصة الخليجي تحديات منها (التطلع إلى ملاحقة التطور العلمي العالمي وخاصة في مجالي المعلومات والمعرفة ، والاستجابة للتزايد في أعداد السكان، والتنوع في المؤسسات والبرامج التدريبية والتدريسية ، وإصلاح التعليم وتحسين جودته، وتعزيز الدور الاجتماعي للجامعة)، لذا أصبح من الضروري رصد طبيعة الأزمة المالية– الاقتصادية الحالية ومدى تأثيرها في مؤسسات التعليم العالي الخليجي ، يحاول البحث تشخيص نوع ومستوى التأثيرات المحتملة للأزمة المالية الحالية على مؤسسات التعليم العالي الخليجي، ويلخص مشكلة الدراسة في تساؤلين :– الأول : هل تترك الأزمة الحالية تأثيرا على أهداف ونشاطات مؤسسات التعليم العالي الخليجي ؟ الثاني : هل تضع الأزمة المالية الحالية محددات على دور مؤسسات التعليم العالي الجامعي في مساندة استراتيجية التنمية والتطور ؟

ويتحدد الغرض الأساسي للبحث في تشخيص تأثير الأزمة على مؤسسات التعليم العالي الخليجي وطرائق الاستجابة لها ، تواجه البحث صعوبات من أهمها : صعوبة حصول الباحث على معلومات موثقة بالأرقام عن تأثيرات الأزمة في منطقة الخليج العربي ، وإن معظم مؤسسات التعليم العالي العربي هي في حالة أزمة ، مما

يصعب بناء الرأي على جامعة أو بلد ، لذا استخدم البحث (عبارة التعليم العالي العربي بما فيه الخليجي) ليكون التحليل أكثر دقة وموضوعية ،وعزز التحليل النظري المساند ببعض الأرقام المتوفرة ، عززه باستمارة استبانة تستطلع وجهة نظر الأكاديميين المتمرسين حول التأثيرات المحتملة للأزمة على مؤسسات التعليم العالي الخليجية ، واستخدم لأغراض تحليل نتائج الاستبانة بعض الأساليب الإحصائية ذات العلاقة مثل (الوسط الحسابي ، والانحراف المعياري ،وتحليل الانحدار الخطي) ، وتم التوصل إلى مجموعة نتائج من أهمها :

التأثير الكبير للأزمة على اقتصاديات دول الخليج العربي مقابل تأثير ضعيف على العناصر الأساسية التي يستند إليها التعليم العالي . وتأثير واضح نسبيا على مصادر تمويل التعليم العالي .

المبحث الأول

منهجية البحث وطريقة الدراسة

أولا:- المشكلة والأهداف..

١)المشكلة: تشير الدراسات والتحليلات التي سيتم عرضها في الجانب النظري من البحث أن للازمة المالية العالمية الحالية تأثيرات على مختلف بلدان العالم وفي مختلف المستويات ((المالية والاقتصادية))، ويتوقع ان تنعكس بتأثيرات أوسع وأعمق على المنطقة العربية بشكل عام والمنطقة الخليجية بشكل خاص، إلا أن طبيعة هذه التأثيرات ، ونوعها، ومستوى عمقها وامتدادها إلى تفاصيل نشاط الدولة ورفاهية المجتمع، لازالت غير واضحة ،فهي بين من يدعي إن لا تأثير للازمة على اقتصاديات او ربما تأثيراتها طفيفة وغير إستراتيجية، وأخر يحذر من تداعيات خطيرة قد تترتب على الأزمة،كما أن التفاوت في مستوى الاهتمام بالتعليم العالي، وآليات تطوره هي الأخرى تشير إلى نفس النتيجة، إذ أن التعليم العالي الذي يعيش حالياً أزمة قد لا تبدو واضحة عليه أثار ألازمة المالية الحالية،أما التعليم الذي يطمح إلى التطور وملاحقة توجهات التعليم في البلدان المتقدمة فان تأثيره يعتمد على مدى اهتمام الدولة بهذا القطاع،كل هذا يجعل من الأزمة وتأثيراتها المتوقعة في التعليم العالي

مشكلة تستدعي البحث والدراسة، لان الواقع قد يكشف أوضاع واتجاهات أخرى، أو قد يقدم معالجات تسهم في حماية التعليم وفي توسيع آفاق تطوره رغم الاختلاف في أوضاعه بين بلدان المنطقة العربية والخليجية. ولخصت المشكلة في ((التساؤلات)) الاتية:-

* هل إن للازمة المالية العالمية الحالية تأثيراً على قطاع التعليم العالي العربي بشكل عام والخليجي بشكل خاص؟؟

* هل أن التأثيرات تمتد إلى مفاصل التعليم العالي وجوانبه الإستراتيجية ؟؟

* هل يمكن تطوير معالجات تحتفظ بفاعلية التعليم العالي رغم ظروف الأزمة ؟؟

٢)الأهداف:-

* الكشف عن أسباب ألازمة المالية الحالية ((عالمياً وعربياً))، ومستوى تأثيراتها على مؤسسات التعليم العالي..

* التحقق الميداني من صدق النتائج التي توصلت لها التحليلات النظرية .

٣) الفرضية : (يترتب على الأزمة المالية العالمية تأثيرات متفاوته في مؤسسات التعليم العالي الخليجي)

٤) طريقة الدراسة وأداها :

سلك البحث في طريقة دراسته المنهج الوصفي وهو الأكثر استخداماً في البحوث الاجتماعية ، إذ اعتمد العرض والتحليل والمناقشة وفقا للمنهج الاستنباطي في الجانب النظري ، واعتمد الاستقراء والتحليل الإحصائي في الجانب الميداني ، واستخدم لأغراض جمع البيانات الميدانية الاستبانة بصفتها الأداة الملائمة لأهداف البحث ، تضمنت الاستبانة سبعة متغيرات رئيسة هي (الأزمة المالية ، التمويل ، التدريس ، البحث ، الخدمات الساندة ، الدور الاجتماعي لمؤسسات التعليم العالي ، الاستجابة المحتملة للأزمة) ، وهي جميعاً تقيس مصادر التأثيرات المحتملة للأزمة في مؤسسات التعليم العالي واختير لأغراض جمع البيانات عينة قصديه من عشرين تدريسي ممن اتصفوا بالخبرة والرغبة في ملاحقة التطور في التعليم العالي ، وتم

استخدام بعض الأساليب الإحصائية الملائمة لطبيعة التحليل واتجاهاته ،أجري اختبار ثبات الاستبانة طبقاً لاختبار لمعامل ألفا كرونباخ لأنه من أفضل أدوات اختبار الثبات ، وتنعكس نتائجه الإيجابية على صدق الاستبانة ، إذ بلغت قيمة المعامل (٧٧%) وهي أكبر من قيمة ألفا المقبولة البالغة (٦٠%) ، مشيرة إلى ثبات الاستبانة وصدقها ..

المبحث الثاني

تأثير الأزمة المالية العالمية في مؤسسات التعليم العالي (تصور نظري)

أولا: الأزمة المالية العالمية (الأسباب والاتجاهات)

تعرف الأزمة المالية الحالية بأنها (أزمة ذات صفة مالية رئيسة، نتجت عن فشل المؤسسات المالية الأمريكية التي تعمل في مجال الاستثمار والتأمين والرهن العقاري[١] وقد أخذت مع الزمن أشكال وامتدادات متعددة ومتلاحقة ، منها أزمة المديونية بسبب ضعف ثقة المستثمرين أو سوء تقدير الثقة بالمقترضين ، وضعف في آليات الرقابة المركزية على البنوك ، وهذه قد أدت إلى أزمة السيولة ، ضاعف من حدتها الانحدار السريع في مؤشرات الأسهم ، والخفض الكبير في القيمة السوقية للسهم ، وفي الحركة التجارية للبضائع ، فضلا عن الركود الاقتصادي والضعف الحاد في أسواق النقل البري والجوي ، وقد نتج عنها جميعا ضعف في قدرة المؤسسات المالية الكبيرة وخاصة الأمريكية والأوربية منها من الإيفاء بالتزاماتها المالية ، مما دعا إلى تدخل الدولة بوسائل متعددة منها (خفض معدلات الفائدة ، منح البنوك المتعثرة أو القطاع المصرفي تسهيلات نقدية)[٢] بدأت الأزمة في المصارف العقارية ، ثم تحولت إلى أزمة مالية شاملة خلال عامي (٢٠٠٧ – ٢٠٠٨) ، وهي مستمرة في التصاعد والتوسع.

يقتضي توضيح العلاقة المنطقية بين الأزمة المالية الحالية بأبعادها العامة وانعكاساتها على مؤسسات التعليم العالي العربي بما فيه الخليجي ، تناولها من خلال ثلاثة زوايا (آلية تمويل السوق النقدية ، البعد المالي للأزمة ، وبعدها الاقتصادي) ،

هذا يساعد كثيرا في تفسير امتدادات الأزمة إلى منطقة الخليج العربي وتأثيراتها المختلفة على السياسات الاقتصادية والنشاطات الاستراتيجية لدولها ،

جدول (١) آلية التمويل في السوق النقدية [٣]

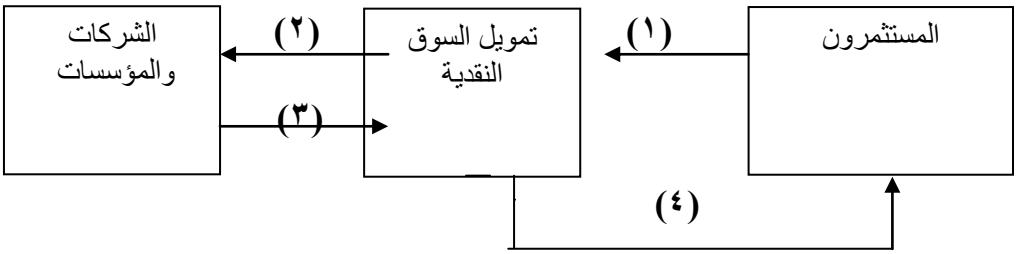

١- يمول المستثمرون السوق النقدية ٢- تزويد الشركات بالأموال ٣- إعادة دفع الأموال والفوائد ٤- دفع الفوائد

يسهم المستثمرون (الأشخاص) في تمويل السوق النقدية (سوق الأسهم) ، وهذه الأخيرة تمول الشركات لقاء فوائد ، تعيد الشركات المقترضة الأموال مع الفوائد للسوق الذي يدفعها بدوره للمستثمرين ، غير أن هذه الآلية قد تأثرت بأحداث الماضي وإجراءات الحاضر ، إذ انعكست أزمة (٢٠٠٣) بصيغة (عدم ثقة) لدى المستثمرين بمؤسسات الاستثمار ، مما أضعف الرغبة في الاستثمار ، ومما زاد الأمر سوءا ، إن الأموال التي يستثمرها الأشخاص في السوق المالية ، يحولها السوق إلى (سندات ضمان قصيرة الأجل) ، Asset backed commercial paper) إن هذه السندات لا يمكن تسيلها بسهولة مما يجعل الشركات غير قادرة على استردادها في الوقت في حال السحوبات المفاجئة ،وقد ظهرت هذه الحالة بصورة أكثر وضوحا في السوق العقارية ،لأنها قدمت ائتماناً للمقترضين من ذوي الدخول المحدودة ، وغير المنتظمة ، دون الاهتمام بالقدرة المالية للمشترين ، نتج عنه إفلاس بعض المؤسسات العقارية مثل (شركة ليمان برذور) ، التي لم تستطع الإيفاء بالتزاماتها المالية الناتجة عن ضمان المديونيات العقارية [٤] ، أدى ضعف ثقة المستثمرين بالمؤسسات

المالية ، والضعف الواضح في قدرة هذه المؤسسات من الإيفاء بالتزاماتها المالية إلى محاولة المستثمرين تحويل موجودا تهم الراسمالية إلى العملات الأقوى في السوق الدولية مثل (ألين الياباني ،الدولار الأمريكي ، الفرنك السويسري) ، وهكذا تحولت الأزمة من (أزمة ثقة) وأزمة بعض المؤسسات المالية والعقارية منها بصفة خاصة ، إلى أزمة مالية ذات أبعاد متعددة (أزمة سيولة ، وأزمة عملة ، وأزمة مديونية) ، حاولت الدول القائدة في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد الأوربي) ، وبعض الدول الآسيوية التخفيف من تأثيرات الأزمة ومحاولة تطويقها من خلال بعض الإجراءات العاجلة منها :- (٥)

١- ضخ مبالغ نقدية هائلة في الأسواق المالية ، إذ ضخت الولايات المتحدة ما قيمته (١٢٠٠) مليار دولار لإنقاذ النظام العالمي من الانهيار .

٢- وضخ البنك المركزي الأوربي ما قيمته (٩٩,٨) مليار دولار في السوق النقدية خلال يوم واحد .

٣- قدمت الحكومة البريطانية ما قيمته (٥٠٠) مليار دولار كخطة إنقاذ للمصارف البريطانية ، ودعما للسيولة .

٤- ضخ البنك المركزي الاسترالي ما قيمته (مليار) دولار لمساندة النظام المصرفي الدولي ، وضخت الهند ما قيمته (١,٣٢) من الاحتياطي الوطني لإعادة تمويل مصارفها .

٥- خفض بنك الاحتياط الفدرالي الأمريكي أسعار الفائدة مرتين للفترة ما بين (كانون الأول ٢٠٠٨ – وتشرين الأول ٢٠٠٨) ، الأولى كان الخفض فيها (من ٤ % إلى ١,٧٥ %)، وفي المرة الثانية (من ٣,٥٠ – ١,٥٠ %) (٦) .

تجاوزت الأزمة حدودها الوطنية والإقليمية رغم الإجراءات الجدية للحد منها ومنع استمرارية توسعها ، فقد ضربت تأثيراتها الخطط والسياسات الاقتصادية في بلدان الأزمة والبلدان العالمية الأخرى ، إذ بدت للعيان ظواهر الركود الاقتصادي ، والانكماش في حجم الطلب الإجمالي العالمي ، والانخفاض في أسعار الخامات ،

والسلع الصناعية ، والتراجع في معدل نمو الناتج القومي الإجمالي ، إذ انخفض (من ٢,٥ % في عام ٢٠٠٨ إلى ٠,٩ % في عام ٢٠٠٩) ، وانخفض معدل النمو في البلدان النامية (من ٧,٩ % عام ٢٠٠٧ إلى ٤,٥ % عام ٢٠٠٨) ، دللت المؤشرات أعلاه على تحول الأزمة من مالية إلى مالية اقتصادية عالمية ، سميت بالأزمة(المالية- الاقتصادية) ، ولخص الشكل(٢) تطورات الأزمة .

الشكل (٢) مراحل تطور الازمة المالية العالمية الحالية

امتدت ألازمة المالية- الاقتصادية إلى بلدان العالم كافة واختلفت تاثيراتها من بلد لاخر مثلما اختلفت استجابات البلدان لهذه الأزمة ، فقد انعكست تأثيراتها على بعض البلدان الاسيوية مثل (الصين ، اليابان، اندونيسياً)وعلى استراليا في حالتين الأولى تتعلق بالسيوله، والثانية بالاقتصاد بصفته الشامله كما موضح في الجدول(١)

جدول(١) تأثيرات الازمة المالية في جوانب الاقتصاد والسيوله لبعض بلدان العالم

	التأثيرات الاقتصادية	تأثيرات السيولة
	أ	
١	تحويل الزيادة المتوقعة للاستثمار الأجنبي في البلدان الاسيوية الى تراجع وانكماش..	١- الأضرار التي لحقت بسوق الأسهم والتنازل في اتجاهات قيمة العملة..
٢	انخفاض اسعار السلع والخدمات الاسيوية انتيجة للتراجع في اسعارها في البلدان المتقدمة..	٢- أضاف بنك الاحتياط المركزي الهندي ما قيمته(١,٣٢ مليار دولار) لاعاده تمويل العمليات بين البنوك..
٣	توقع فقدان الوظائف لدى البعض من البلدان الاسيوية وما يترتب عليه من مشكلات مثل(الاضطراب الاجتماعي)..	٣- قدمت جمهورية الصين خطة حوافز اقتصادية بقيمه(٥٨٦ مليار دولار)لمنع الازمة المالية العالمية من التاثير في الاقتصاد الصيني..
٤	محاولات بعض البلدان الاسيوية ايجاد فرص ملائمة	٤- أضاف البنك المركزي التايواني ما قيمته(٣,٥٩)مليار إلى أسواق تبادل العملة
٥	للتعامل مع البلدان النامية الأخرى للتقليل من تاثير الازمات التي قد تلحق العالم الغربي المتقدم.. التاثيرات السلبيه التي تركتها حالات عدم التاكد والركود في الاسواق المالية،والعملة،والبضائع على الاقتصاد العالمي،ومخاطرها على البلدان النامية بما فيها(الاسيوية)..	العربية .. ٥- ضح البنك الياباني ماقيمته(٢٩,٣) مليار دولار الى داخل النظام المالي.. ٦- قدم بنك الاحتياط الاسترالي ما قيمته(٣,٤٥)مليار دولار،لمساندة النظام المصرفي الدولي .. ٧- خفضت كل من الصين واندونيسيا من معدلات الفائدة،لتنشيط عمل المصارف المالية..

Source : MhtmL: File://c: :Documents and settings/A/ my Documents Global financial crisis, 2008

وانتقلت الازمة الى المنطقة العربية بما فيها منطقة الخليج من خلال الاتي:-

١- التاثير في الاسواق العربية انتيجة لتبادل الاستثمارات بين البلدان العربية بصفه عامه وكل من الولايات المتحده واوروبا مصدّري الازمة الرئيسين،وقد انعكست بصيغة خفض الاسواق المالية العربية مشابه لما هو عليه في الاسواق الاجنبية المتأثرة بالازمة..

٢- التاثير في اسواق السلع والخدمات انتيجة للركود في تجاره البضائع والخفض في اسعار السلع والخدمات في المستوى العالمي ، إذ أن الخفض في اسعار النفط من

اعلى سعر للبرميل(١٤٨ دولار٢٠٠٨) الى ما دون (٤٠ دولار ٢٠٠٩)مقابل ارتفاع في أسعار المواد الغذائية(الحبوب ،السكر،الزيوت،وغيرها)، فضلا عن اعاده النظر في الموازنات الحكومية..

٣- الانخفاض في نسبه التجارة الخارجية العربية نتيجة للانخفاض في خدمات النقل والركود في اسواق الشحن وإلغاء بعض طلبيات الشحن البري والجوي والانخفاض في معدل النمو والانخفاض في معدل الناتج الاجمالي العالمي..

	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الناتج الاجمالي العالمي	ـــــ	%٢,٥	%٠,٩
معدل النمو في البلدان النامية	٧,٩	ـــ	%٤,٥

يتضح مما سبق ذكره ان الازمة المالية الاقتصادية قد ضربت اقتصاديات البلدان العربية وان اختلفت نسبيا من بلد لأخر، إلا أن تأثيرات الازمة في دول الخليج العربي كانت مزدوجة (تاثيرات بسبب انهيار اسعار النفط وتاثيرات بسبب الازمة العالمية) ،وقد ظهرت التأثيرات بحالة أكثر وضوحا من خلال: انحسار الطلب على النفط ،انهيار بعض الصناديق السيادية مثل صندوق أبو ظبي وصندوق الكويت وعدم وجود مصادر خارجيه اخرى لتمويل العجز المتزايد في المشاريع التي تحتاج الى تمويل ، الزيادة في رواتب الموظفين لبعض دول الخليج أي ((زياده في النفقات التشغيلية))كما في قطر والسعوديه،تدهور النمو الاقتصادي في المستوى العالمي،يضاف الى ذلك اسهام دول الخليج العربي المباشر في خطط انقاذ المصارف االامريكية المتعثرة،ونسبه الموجودات الاجنبية الى الموجودات الاجمالية الخليجية تتراوح بين(٢٠-٤٠%) من اجمالي الموجودات وهي جميعا تعود الى بلدان الازمة..

يستخلص من العرض السابق الذكر ما يأتي:-

١ إن الازمة المالية الحالية ليست وليده يومها وظروفها الحاضرة وانما متراكم لازمات سابقه من اهمها((ازمة الطاقه في عقد السبعينات ، والازمة المالية٢٠٠٣،وازمة الغذاء وازمة التغير ألمناخي)).

* اسهمت عوامل(خفض ثقة المستثمرين بأداء المؤسسات المالية ،من جراء سعي المؤسسات نفسها وراء الربح السريع والإقراض دون الاهتمام بامكانية الدفع لدى المستثمرين الأشخاص وضماناتهم) ،فضلاً عن التلويح بالمعونات المالية الوهمية التي أسهمت في التسريع من شدة الازمة وخطورتها..

* أسهمت ظواهر العولمة والنظام المالي العالمي والاعتماديه المتبادله بين بلدان العالم في سرعة انتشار تاثيرات الازمة وتوسيعها في المستوى العالمي..

* وانعكس الخفض في اسعار النفط المرافق للازمة بتاثيرات اخرى اضافية على اقتصاديات بعض البلدان والنامية منها بشكل خاص..

* وكان للازمة تاثيرات اقتصادية ومالية في المنطقة العربية بما فيها منطقة الخليج العربي..

* قد تؤدي ازمة المديونية وفقدان السيولة وانخفاض في قيمة العملة الى خفض البلدان الصناعية من مبالغها المالية المخصصة لمساعده تطور البلدان النامية..

- قد تلجأ ضغوطات الازمة بإبعادها المختلفة الخفض في أسعار النفط ، النقص في السيولة ، الصعوبات الجديدة التي تتعرض لها مصادر التمويل والارتفاع في الكلف التشغيلية دول الخليج الى اعادة النظر في خططها الاقتصادية وإعادة ترتيب أسبقياتها والخفض في بعض جوانب تخصيصاتها بما في ذلك التخصيصات المتعلقة بالتعليم العالي..

ثانيا: واقع التعليم العالي العربي وآفاقه..

يتصف العصر الحالي بأنه((عصر المعلومات ،قوه المعرفة)) عصر لم يعد يتماشى مع مصادر الثروة التقليدية((القيادة التقليدية، السيطرة على المواد الاولية، وسائل الانتاج والسوق))،وإنما مصادره الحالية هي(صناعة المعلومات،واستخدام المعلومات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والميادين العسكرية[٦]،يمكن وصف العصر الحالي باختصار بأنه((عصر المعرفة العلمية و التكنولوجية والمعلوماتية،)) وهذا يعطي أهمية كبرى للتعليم العالي بمدخلاته ومخرجاته، غير ان التعليم العالي في الوطن العربي لم ينشأ ويتطور بشكل طبيعي بل كان تقليد ومحاكاة لمؤسسات

التعليم العالي الاوربية والامريكية، مما يجعله غير متناغم مع متطلبات بيئته افتقاره الى (ضمان الجودة، توكيد المساءلة ،معايير كميه قابله القياس لاداء برامجه في مستوى ألجامعه والطلبة)[٧] ..

يواجه التعليم العالي في الوطن العربي تحديات مختلفة من حيث النوعية والاهمية منها[٨] :-

* النمو المتزايد في اعداد السكان..
* التوسع في اعداد الطلبة المتقدمين الى الدراسات الجامعيه..
* الحاجة الى التوسع في بناء القاعات والمرافق التعليمية الاخرى..
* الحاجة الى التوسع في تدريب الاكاديمين ((تدريسين ، باحثين))..
* الافتقار الى التنوع في المؤسسات التعليميه والبرامج التدريسيه..
* خفض كفاءة الموارد المالية المتوفرة لمؤسسات التعليم العالي..
* محدودية القدرة على الاستجابة لحاجات الطلبة ورغباتهم..
* خفض في مستوى جودة العملية الجامعية ..
* الافتقار الى الشفافية والمشاركة..
* الحاجة من أجل بناء مؤسسات التعليم العالي إلى الانفتاح على كل من مؤسسات التعليم الثانوي والعام، المجتمع المحلي،حاجات التطور والتنمية البشرية..

ويكشف واقع التعليم العالي في الوطن العربي بصفه عامة عن الخصائص الاتيه[٩]:-

* الاتجاه نحو التوسع في فتح الجامعات والمعاهد التقنية العاليه..
* اعتماد التوسع بشكل كبير على إسهامات القطاع الخاص والقطاعات الاخرى غير الحكومي..
* ظهور حاله من التزايد في اعداد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي للفترة الحالية،اذ تشير الارقام الى زيادة في الاعداد من ((واحد مليون)) إلى ما يزيد على ((خمسه مليون)) طالب..

* ظهور حاله اللاتكافؤ بين النمو المتصاعد في اعداد الطلبة والتزايد في الحاجة الى تمويل المؤسسات التعليم العالي، وما نتج عنه من محدودية في قدرة الدول العربية من الاستجابة لمتطلبات تمويل التعليم العالي..

* افتقار التعليم العالي العربي بصفة عامة الى فلسفة في التعليم واهداف تعتمد على ((الهيكل المادي، جوده المدخلات، وفاعليه المخرجات وكفاءتها))..

* الافتقار الى توصيف واضح مساند بالمعايير أو الخصائص المعيارية لوظائف التعليم العالي الرئيسه((التدريس ، البحث، خدمه المجتمع او الدور الاجتماعي للجامعه))..

غير ان استمرارية التوسع في الفجوة بين (واقع التعليم العالي ومتطلبات التطور والنمو في بيئته، وبينه وبين واقع التعليم العالي في البلدان المتقدمة)،يدفع به نحو تطوير اهداف جديده حددها المؤتمر العربي المنعقد في (بيروت : ١٩٩٨) بما يأتي[١٠] :-

* السعي الى انتاج المعرفه الذاتيه..

* امتلاك التفكير المستقل..

* بناء المواطن الذي يتصف(بالمسئولية، المهارة، الاهلية(الجدارة)، المهنية)، لضمان الاستجابة للحاجات الاجتماعية في القطاعات والمستويات..

* امتلاك منظور شمولي وتوجه اخلاقي حول التنمية الاجتماعية،وتطورات العلم والتكنولوجيا..

* توفير الخبرات القادرة على توقع المشكلات الاجتماعية والاسهام في معالجتها..

ويتطلب تطوير واقع التعليم العالي العربي والتحول نحو الحال الاحسن تأسيس مؤشرات تضمن قياس مستوى الاستجابة من جانب، وتصلح لقياس مستوى التقدم مقارنه بالبلدان الاخرى المتطوره من جانب آخر، ومن اهم هذه المؤشرات[١١] :-

* الاستثمار في راس المالي البشري..

* التمويل في مجال البحث والتطوير..

* النشر في المجالات العلمية ..

* العاملون في المجالات العلميه والهندسيه..
* مستوى جودة نظام التعليم..
* براءات الاختراع المسجلة سنويا..
* الصادرات من منتوجات التكنولوجيا المتقدمة..
*معدل التغير في هذه المؤشرات من فتره زمنيه لأخرى..

اذ كشفت بعض من هذه المؤشرات عن مستوى واقع التعليم العالي في الوطن العرب مقارنة ببعض البلدان النامية مثل الهند ، كما موضح في الجدول(٢):-

جدول رقم (٢) مستوى واقع التعليم العالي العربي بحسب بعض المؤشرات

البلدان	المهارات العاليه			راس المالي البشري		النفقات الاجمالية للبحث والتطوير	
	المغتربون	عدد المهارات	النسبة %	داخل البلد	خارج البلد	النفقات بالمليار دينار	النسبة إلى الناتج الإجمالي
الوطن العربي	٤،٤٦٢،٣٩١١	٩٦٧،٥٤٨	٢٢	٦٠٠٠٠ إلى	١٥٠٠٠٠	١,٩	٠,٢
الهند	١،٩٢٨،٧١١	٦٥٣,٢٨٦	٣٩,٦	٧٠٠٠٠	ـــــ	٢٠,٨	٠,٧

يتضح من الجدول أعلاه انخفاض مستوى التعليم العالي في الوطن العربي بشكل عام،مقارنه بواحده من بلدان العالم النامي(الهند)، اذ يفترض ان يكون مستوى التعليم العالي مقاسا بمخرجاته(المهارات العالية، والاحتفاض براس المال البشري،وبنفقات البحث والتطوير التي تشكل أساس ملاحقة التعليم العالي للتكنولوجيا ومشاركته في نشاطات التنمية والتطوير)،يفترض ان تكون مقاربة لما هي عليه في الهند او البلدان النامية الاخرى المشابهة،وتسهم النفقات المحدوده المخصصة للتعليم العالي في الوطن العربي، في الاحتفاظ باستمرارية هذا الخفض، اذ تقدر تخصيصات التعليم العالي لأي

بلد عربي بما لا يتجاوز ((٥%)) من الموازنه الوطنية، مما يجعل التعليم العالي العربي غير قادر على تمويل ((البرامج المتطورة،أو متطلبات الاصلاح))..

أدت التحديات التي يواجهها التعليم العالي العربي والمحددات الثقيلة التي قيدت من حركتة وقلصت من توجهاته المستقبلية ، إلى تبني التعليم العالي آليات وسياسات تميل الى الاحتفاظ بالواقع اكثر من الدفع باتجاه التقدم.. ومنها:-

*ألجأت محدودية نسبة تخصيصات التعليم العالي في موازنة الحكومة المركزية والتي لا تزيد على ((٥%)) الى اهتمام إدارة التعليم العالي بالنفقات التشغيلية أكثر من النفقات التي ينبغي ان تصرف على برامج البحث العلمي ومتطلبات تطوير العملية التدريسيه الجامعية،والتوسع في التسهيلات الجامعيه..

* تحديد نسب قبول الطلبة في مؤسسات التعليم من خلال فرض رسوم مثل ((رسوم التسجيل،المكتبة، الخدمات الاجتماعية))..

* التباطؤ في تنفيذ برامج إصلاح التعليم العالي،وتحسين جودة التعليم العالي وتطوير الهياكل التحتية للمؤسسات الجامعيه..

* التوجه نحو التوسع في فتح الجامعات والكليات المسائية والاهليه دون المراعاة الدقيقة لمستوى الجودة او الالتزام بضوابط التعليم العالي..

يكشف العرض سابق الذكر عن خصائص مهمة يتصف بها واقع التعليم العالي العربي وان كان الاختلاف بسيطاً من بلد لأخر، ومن أهم هذه الخصائص:-

* الفجوة الواسعة بين مستوى التعليم العالي في الوطن العربي ومستوى في البلدان المتطورة وفي بعض البلدان النامية التي لاحقت بجدية التطور..

* محدودية اداء المؤسسات التعليمية العربية، وهذا يضعف من دورها الاجتماعي والعلمي في خدمة برامج التنمية والتطور..

* ويشير واقع التعليم العالي العربي الى انه يعيش ازمة فعلية قبل أن تحدث الأزمة المالية الحالية ، إذ يفتقد إلى (الفلسفة ، والتأريخ ، وبرامج الإصلاح ، ونظم الجودة العالمية) ، وتبدو ظواهر هذه الأزمة أكثر وضوحاً في بعض البلدان مثل ((العراق))،واقل وضوحاً في ((بلدان الخليج العربي وبعض بلدان المغرب العربي))..

* وهذا يعني ان تاثيرات الازمة المالية العالمية قد تبدو واضحه على البعض من البلدان العربية ((الاكثر اهتماماً بالتعليم)) ، وقد تكون تاثيراتها محدودة وغير واضحه على البعض الاخر((التي يتصف التعليم العالي فيها بالازمة)) إلا أن تأثيرات الازمة في كلا الحالتين ينبغي ان تكون حافزاً لاعاده النظر في خطط وآليات عمل التعليم العالي العربي بما فيه الخليجي..

بأي كيفيه يمكن تلمس تأثيرات الازمة الحالية في واقع التعليم العالي العربي بما فيه الخليجي؟؟

ثالثا: انعكاسات الازمة المالية العالمية على مؤسسات التعليم العالي الخليجي..

يشير واقع التعليم العالي في الوطن العربي الى حقيقتين، الأولى: ان التعليم العالي في بعض البلدان العربية هو في حاله ازمة فعلية، والثانية: ان بعض البلدان العربية الاخرى تحاول أن توسع من آفاق تطوره ليأخذ دوره في مجال التنمية والتطور وهذا يثير الانتباه حول معرفه تأثيرات الازمة وطرائق الاستجابة لها..

يمول التعليم العالي بصفه عامه من خلال((الاشخاص، الشركات، المؤسسات، الموازنات المحلية والمركزية))يساندها المساعدات الخارجية المباشرة وغير المباشرة وهذه جميعا قد تاثرت بالازمة المالية الحالية،اذ ان التغير في سوق الأسهم والضعف في الاستثمار قد انعكس سلباً على القوة المالية للشركات والمؤسسات وانعكس التباطؤ في نمو دخول الاشخاص والركود الاقتصادي إلى التنازل إن لم نقل التوقف عن الاستثمار في المجالات الخدمية بما فيها التعليم،ويمكن ملاحظه هذه الحقائق من الجدول أدناه الذي يكشف عن تاثيرات الازمة في مجال التعليم العالي في الهند كمثال

المصدر	التمويل الاجمالي	انخفاض التمويل بسبب الازمة
الاشخاص	80%	-3.9 %
المؤسسات	10%	-0.1 %
الشركات	5%	-1.6 %

Source: Gene Tampel., Empect of current financial crisis on higher education philanthropy, 2008 , p: 9

يعتمد تمويل التعليم العالي في الوطن العربي بشكل رئيس على التخصيصات من موازنة الحكومة المركزية وهذه التخصيصات لا تبلغ في أحسن الأحوال ما قيمته((٥%)) من الموازنه السنوية ، إذ يشاركه فيها كل من النشاطات الاجتماعية والصحية ، ويعود جانب اخر من التمويل الى المساعدات التي تقدمها المنظمات الانسانيه العالمية وبعض البلدان الصناعية المتقدمة..

يقتضي التحليل المنطقي لتاثيرات الازمة على التعليم العالي العربي بصفه عامة والخليجي بصفه خاصة((رغم محدودية الارقام)) ملاحظة الحقائق الاتيه:-

١- محدودية قدرة الكثير من البلدان العربية من الإيفاء بمتطلبات تنفيذ تمويل التعليم العالي مع خفض الاهتمام اساساً بالتعليم العالي..

٢- تشارك ادارة الدولة في تمويل التعليم العالي مع نشاطات أخرى مهمة ((اجتماعية وصحية)) اذ ان نسبة ((٥%)) من الموازنة الحكومية المخصصة للتعليم العالي والقطاعات الأخرى المشاركة ..

٣- إن التشابك التجاري والمالي بين البلدان العربية بصفة عامة والبلدان الخليجية بصفة خاصة مع بلدان الازمة الرئيسين ((الولايات المتحدة االامريكية، واوربا))هيأ ظروف أفضل لسرعة انتقال الازمة الى البلدان العربية بشكل عام.اذ بلغ حجم الواردات العربية الاجمالية من اسواق ((بلدان الازمة))(٢٨%) وحجم الصادرات العربية الاجمالية لبلدان الازمة(٣٥%) وبلغت نسبة الموجودات الاجنبية في المصارف وشركات التأمين العربية بين (٢٠ -٤٠%) فضلا عن محاكاه سلوك المستثمر العربي لسلوك المستثمر الاجنبي..

٤- الانعكاس الكبير للانخفاض في اسعار النفط على اقتصاديات البلدان الخليجية بشكل خاص اذ يقدر الضرر المترتب على الخفض في اسعار النفط بين(٤ – ١٠) مليار دولار سنويا،فكيف وان الخفض في سعر البرميل بين عامي(٢٠٠٨،٢٠٠٩) قد تغير من(١٤٨ – ٤٠)دولار للبرميل الواحد،وهي لازالت متذبذبه وغير مستقره..

٥- تشير المرحلة الحالية الى ميل القطاع الخاص والقطاعات غير الحكومية الاخرى الى الاستثمار في التعليم العالي ((جامعات وكليات))أهليه ، وإذ أن سلوك القطاع

الخاص نفعي من جانب،ويتخوف كثيرا من المخاطرة وحاله اللأتاكد المستقبلية من جانب اخر،فان الازمة تدفعه الى الاحجام عن الاستثمار في مجال التعليم العالي..

٦- ان التقدير لحجم تاثيرات الازمة على الاقتصاديات العربية بما فيها الخليجية قد تدعو الى اعاده النظر في هيكلة الاقتصاد ونشاطات الاستثمار في المجالات المختلفة بما فيها التعليم العالي،وهذه قد تؤدي الى اعادة النظر في مشاريع التوسع في((البناء والتعيين))..

٧- السلوك غير المسئول الذي تمارسه بعض البلدان الصناعية أزاء البلدان النامية مثل((التركيز على الاستراتيجيات الأقل كلفه وأعاده التوجه نحو السياسات الأرخص والأكثر فاعليه في مواجهة الازمة)) ،دون النظر الى احتياجات البلدان النامية وآفاقها المستقبلية..

٨- توقع خفض البلدان الصناعية من حجم التمويل المخصص لتطوير البلدان النامية، نتيجة لتاثيرات الازمة المالية على البلدان الصناعية..

٩- سعي بعض دول الخليج العربي الى تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها من خلال الدخول في مشاريع استثماريه جديدة او في زيادة رواتب بعض الموظفين ((أبو ظبي، قطر، السعوديه))،نتيجة للتحسن الواضح في ظروفها قبل الازمة،لذا فان الازمة سوف تدعو هذه الدول الى إعادة النظر في ترتيب اسبقياتها وإعطاء الاوليه لما يتعلق بمشاريعها الانمائيه ومتطلبات الرفاهية الاجتماعية..

ترتبت على الحقائق أعلاه نتائج ذات تأثير مباشر أو غير المباشر على التعليم العالي العربي بمافيه الخليجي ، وكما يأتي:-

١- الخفض في المنح والمساعدات والهبات التي تقدمها الحكومة والقطاع الخاص والقطاع غير الحكومي للتعليم العالي..

٢- اعادة النظر في خطط وبرامج التعليم العالي ومحاوله تقليص البرامج التي تحتاج الى تمويل مباشر ومكلف الى حد ما..

٣- اعادة النظر في مشاريع التوسع في البناء والتعيين والتسهيلات والخدمات الساندة الاخرى..

٤- التوقف عن التوسع في فتح الجامعات والكليات الجديده سواء من قبل القطاع الحكومي او القطاع الخاص..

٥- زياده قيمه الرسوم المفروضة على الطلبة ((رسوم القبول ، او رسوم الخدمات التدريسيه و البحثية الاخرى))..

٦- التناقص في الدور الذي يمكن ان تقدمة الجامعة للدولة والمجتمع..

٧- ضعف في المشاركة في المؤتمرات العلمية العالمية او التدريب الخارجي عالي التخصص..

٨- الخفض في المنح والزمالات الدراسية التي تمولها الحكومة..

٩- إعطاء مجال اوسع للقطاع الخاص والقطاعات غير الحكومية الاخرى بالاستثمار في مؤسسات التعليم العالي ((الجامعات والكليات))..

قدمت بعض المعالجات لمواجهه تاثيرات الازمة المالية الحالية على قطاع التعليم العالي[١١] منها:-

١- التركيز على وتقوية المجالات ذات الصفة الحدية بالنسبة لعمل مؤسسات التعليم العالي ((الموازنات المتعلقة بنشاطات التعليم))..

٢- الاهتمام بالتعليم الذي يساعد على تطوير الجامعة والبلد..

٣- تعزيز السياسات والاستثمارات في المجالات التي تسهم في تعزيز اقتصاد البلد وتنميته مثل ((التكنولوجيا ، الاتصالات،الاعمال))..

٤- التركيز على التوسع في المعرفه وبناء التحالفات مع الجهات الاخرى ((مؤسسات التعليم العالي،المنظمات والمؤسسات الاخرى))..

٥- التركيز على نشاطات الجامعة ذات المردودات الاقتصادية ((البحوث التطبيقيه، الخدمات الجامعية للدولة والمنظمات والشركات)).

٦- تشكيل فريق مشترك يضم((قادة الأعمال ،المنظمات ،المؤسسات الجامعيه)) لتطوير حلول ومعالجات ممكنة في مواجهة تاثيرات الازمة المالية والاقتصادية على التعليم العالي..

يوضح العرض السابق تحليلاً منطقياً((معالجات نظرية)) مدعومة ببعض الارقام للأزمة المالية الحالية ((اسبابا، وتاثيرات ،ومعالجات))،وتبقى دقه النتيجة ومستوى ونوع التأثير تعتمد على وجهات نظر ذوي الاختصاص من اصحاب الخبرة في مجال التعليم العالي، لذا تم مساندة نتائج التحليل السابقة باستطلاع ميداني، لاختبار مدى واقعيه نتائج التحليل السابقة..

المبحث الثالث

((الدراسه الميدانية)).

ثالثا : نتائج التحليل الميداني ...

جدول (٤) قياس الأهمية باستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	المحسوبة T	(المعنوية)P
الأزمة	٤,٥	٠,٤٩	٠,١١	٤٠,٩	٠,٠
التمويل	٣,١	٠,٧١	٠,١٦	١٩,٠	٠,٠
التدريس	٢,٥	٠,٦٤	٠,١٤	١٦,٩	٠,٠
البحث	٢,٥	٠,٦١	٠,١٤	١٧,٩	٠,٠
الخدمات الساندة	٢,٦	٠,٥٨	٠,١٣	١٩,٧	٠,٠
الدور الاجتماعي	٢,٦	٠,٦٢	٠,١٤	١٨,٤	٠,٠
الاستجابة للتأثيرات	٢,٩	٠,٧٤	٠,١٦	١٧,٥	٠,٠

أتضح من الجدول (٤) المتضمن الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغيرات الرئيسة ما يأتي :-

١- إن الوسط الفرضي المستخدم لأغراض القياس والأهمية قيمته (٣) .

٢- قيمة الانحراف المعياري لجميع المتغيرات صغيرة وتشير إلى تجانس أراء أفراد العينة . ودّللَ صغر الخطأ المعياري على قدرة العينة على تمثيل مجتمعها . ودللت قيم(T)العالية ، وقيم (P=0.0<0.05) على معنوية متغيرات النموذج جميعا .

٣- بلغت قيمة الوسط الحسابي للمتغير (٣١) تأثيرات الأزمة على دول الخليج العربي (٤,٥) ، مؤكدة التأثير القوي للأزمة على الواقع الاقتصادي والمالي لدول الخليج العربي .

٤- بلغت قيمة الوسط الحسابي للمتغير الرئيس التمويل (٣,١) وهي أكبر بقليل من قيمة الوسط الفرضي ، مشيرة إلى توقع خفض نسبي في مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي .

٥- تراوحت قيم الأوساط الحسابية للمتغيرات كل من (التدريس ، البحث ، الخدمات الساندة ، الدور الاجتماعي لمؤسسات التعليم العالي ،) . ما بين (٢,٥ – ٢,٦) وهي جميعاً أقل من الوسط الفرضي بقليل ، مشيرة إلى ضعف اهتمام أفراد العينة بهذه المتغيرات ، أي أن مستوى انعكاس تأثيرات الأزمة ضعيف نسبيا على كل من (التدريس ، البحث العلمي ، الخدمات الساندة ، والدور الاجتماعي للجامعة) .

٦- وبلغت قيمة الوسط الحسابي للمتغير (٣٧ الاستجابة المحتملة للأزمة) (٢,٩) وهو قريب جدا من الوسط الفرضي ، مشيرة إلى توقع استجابة واضحة نسبياً لتأثيرات الأزمة .

وهذا يعني أن الأزمة المالية – الاقتصادية تؤثر بشكل قوي على اقتصاديات دول الخليج العربي ، نتيجة لتشابك اقتصاديات هذه الدول مع اقتصاديات بلدان الأزمة ، فضلاً عن قوة التأثيرات المتأتية عن الخفض الكبير في أسعار النفط . ألا أن قوة اقتصاديات هذه البلدان والتعامل الذي يتصف بالعقلانية إلى حد ما مع الموارد وطرائق التوزيع جعل تأثير الأزمة ضعيف نسبياً على النشاطات الرئيسة للتعليم العالي سابقة

الذكر . مع إمكانية الاستجابة للتقليل من تأثيرات هذه الأزمة على مؤسسات التعليم العالي .

وأظهرت نتائج تحليل انحدار الأزمة على عناصر التعليم العالي الرئيسة ، ضعف تأثير الأزمة على هذه العناصر وعدم معنويته ، إذ فسرت هذه العناصر مجتمعة ما قيمته (٠,٢٦) من التأثير المتوقع الأزمة . ، مشيرة إلى تأثير ضعيف للأزمة في هذه العناصر .

حققت نتائج التحليل بجانبيه النظري والميداني الإجابة على تساؤلات المشكلة سابقة الذكر .

رابعا : الاستنتاجات

١- تأثير واضح وقوي الأزمة على البلدان العربية والخليجية منها بشكل خاص ،

٢ – محدودية إحساس معظم البلدان العربية بتأثيرات الأزمة على التعليم العالي ، لأن التعليم نفسه يعيش أزمة .

٣- تأثير واضح للأزمة على مصادر وطريقة تمويل التعليم العالي .

٤- تشابك اقتصاديات دول الخليج العربي والخفض في أسعار النفط قد يؤدي إلى استمرارية تصاعد تأثير الأزمة في هذه المنطقة .

٥- الاتجاه نحو القطاع الخاص والقطاعات غير الحكومية الأخرى للاستثمار في التعليم العالي رغم التأثيرات السلبية المتوقعة على مستوى التعليم .

٦- ضعف تأثير الأزمة على العناصر الرئيسة للتعليم العالي (التدريس ، البحث العلمي ، الخدمات الساندة) ،

٧- تأثير واضح نسبيا للأزمة على الدور الاجتماعي للجامعة ، خاصة ما يتعلق منه بسوق العمل .

٨- تأثير واضح نسبيا على بعض العوامل المؤثرة في تحسين الملية الجامعية (برامج إصلاح التعليم العالي ، متطلبات جودة التعليم العالي ، التوسع في البناء والتعيين) .

خامسا : التوصيات :

١- الاعتراف بالأزمة وتأثيراتها المحتملة على اقتصاديات دول الخليج العربي ومؤسسات التعليم العالي فيها ، رغم أن المؤشرات الحالية لم تظهر وضوحا أكثر عن تأثير الأزمة في مؤسسات التعليم العالي ،

٢- إعطاء الأولوية للتعليم العالي والخدمة الاجتماعية لأنهما أكثر تأثيرا في حياة الشعب ومستقبله ، لذا ينبغي حمايتهما من تأثيرات الأزمة ،

٣- فصل تخصيصات التعليم العالي في الموازنة الحكومية عن التخصيصات الصحية والاجتماعية ، من أجل حماية التعليم العالي من أي تأثيرات مالية للأزمة من جانب ، والاحتفاظ بمستوى رعايته وتطوره من جانب أخر .

٤- تشجيع التعليم العالي في البحث عن مصادر أخرى للتمويل وخاصة التمويل الذاتي من خلال البحوث التطبيقية والاستشارة ، على أن تحتسب هذه المردودات ضمن الموازنة الخاصة بالتعليم العالي .

٥- تشجيع الاستثمار في التعليم المسائي من قبل القطاع العام للتعليم ،على أن يوضع نظام خاص للتعليم المسائي ، يحميه من الاستغلال ويحافظ على مستواه العلمي .

٦- تشجيع الاستثمار المشترك بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية الأخرى في مجال التعليم العالي ،على أن يحكمها نظام خاص يمنح القطاع الحكومي دوراً قيادياً يمكنه من الاحتفاظ بالمستوى العلمي المحدد.

٧- أن تأخذ مؤسسات التعليم العالي دور الريادة في مجال مساندة التنمية والرفاهية الاجتماعية ، من خلال تقديم البحوث والاستشارة في هذا المجال.

٨- تشكيل فريق يضم (رجال الأعمال ، المنظمات غير الحكومية ،الأشخاص ، المؤسسات الجامعية) لتطوير استراتيجية تعالج مشكلات التعليم العالي من جانب ، وترسم الصورة المستقبلية للتعليم العالي رغم ظروف الأزمة من جانب أخر .

٩- تتوجه الاستراتيجية المقترحة بما يأتي :-

*- تهيئة متطلبات تحسين جودة التعليم العالي .

*- تهيئة متطلبات التنفيذ الناجح للعمليتين التدريسية والبحثية .

*- تهيئة مصادر متعددة لتمويل التعليم العالي .

*- إصلاح البنية التحتية للتعليم العالي .

*- ملاءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل .

*- ملاءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات التنمية والتطور .

الهوامش والمصادر :

1-Torbat, Akbar., Global financial meltdown and the demise of new liberalism , global research , center of research on the globalization , http:www/. Global research –ca/index.php

2-A- The independent (November , 6 , 2008 ., shipping HoldBen each the water line)

B- Norris , Floyd ., " United panic ", The New York times . http/Norris.blogs.nyTimes.com. Global financial crisis

3,4,5- A- Wikipedia Free encyclopedia .,Global financial crisis (٢٠٠٨ -٢٠٠٩) p10.

6 – Historical change of the target Federal funds and discount Rates-federal reserve bank of New York"New York fed.org/markets/statistics/dlyrates/fedrate.html.retieved on 2008-2009.

7 –Baker Abdel Bagi .A.G ., Higher education in the Arab region:some trends and challenge .

8 - Abdel Albagi ., op cit : 3

9 – A – Unesco Bureau of public information ., The impact of Global economics crisis , 2009 ()bpi@Unesco.orgbpi@Unesco.org

B – Abdel Bagi ., ibid : 3

10 – El – Hawat ,A ., Funding higher education in Arab states : Thoughts and reflections on the topic , Rabat , Morocco , 2007 , p : 4, 5, 8 .

11 – Abdel Bagi ., ibid : 4

12 – Zahlan , B ., higher education , R&D , Economics development , Regional and Global interface , Rabat ,Morocco , 2007 .

13 –A– International center for public policy and higher education ,2004 .

B – Unesco Bureau of public information ., The impact of Global economics crisis , 2009 , ((bpi@ unesco.org))